توجيه التعليم فى مصر

لكفاية حاجة البلاد

لحضرة صاحب السعادة الدكتور عبد الرازق السنهورى بك

وكيل وزارة المعارف العمومية

لقد حان الوقت لرسم سياسة رشيدة لتوجيه التعليم فى مصر ، و بخاصة بعد أن تضخم عدد المتعلمين العاطلين ، و بعد أن اكتظت المدارس والمعاهد بمن يقصدها من الطلاب حتى ضاقت بهم ، وأصبحت أزمة التعليم والمتعلمين أزمة ذات وجهين ، نراها عند دخول المتعلمين فى معاهد التعليم ، ونراها عند خروجهم من هذه المعاهد ، فما السبب فى كل هذا الاضطراب ؟

إن هذه المسألة الخطيرة لها تاريخ قديم ، فقد كانت سياسة التعليم ، منذ زمن بعيد ، قائمة على تخريج الموظفين الذين يتولون إدارة شؤون البلاد ، وقد كانت الحاجة اليهم شديدة ، فان الغالبية العظمى من المصريين ، منذ نصف قرن ، كانوا من الأميين ، ولا يزال بعض المعاصرين يذكرون كيف كانت المعاهد العالية فى ذلك الزمن تخرج فى العام ما لا يزيد على عشرة من المتعلمين تتخاطفهم الادارات والمصالح المختلفة أما اليوم فهذه المعاهد ذاتها تقذف بالمئات من المتخرجين كل عام ، ولا يكاد يحظى بالوظيفة منهم إلا اثنان أو ثلاثة ، بعد أن يستنفدوا وسائل الزلفى والتقرب من أولى النفوذ والأمر . فسياسة التعليم للتوظيف كانت إذن سياسة مفهومة معقولة فى ذلك الزمن ، حيث الحاجة شديدة الى الموظف المتعلم ، وحيث المرافق الاقتصادية للبلاد محدودة تكاد تنحصر فى الزراعة الصغيرة والتجارة المحلية الضئيلة الشأن ، وكانت هذه المرافق المحدودة فى أيدى الأميين من الأهالى ، يتسعون لها ولا تضيق بهم .

على أن الحالة فى البلاد لم تلبث أن تطورت من الناحيتين : ناحية الوظائف وناحية المرافق الاقتصادية ، فالوظائف اكتظت بالموظفين حتى أمكن أن يقال إن الحكومة المصرية هى حكومة الموظفين ولم تعد الأداة الحكومية تحتمل مزيدا من الوظائف ، ولا ميزانية الدولة تتسع لهذا الفيض الزاخر من المستوظفين . أما المرافق الاقتصادية فقد تطورت هى الأخرى ، وأصبح الاقتصاد القومى أوسع أفقا من هذا الاقتصاد المحلى الذى كان سائدا من قبل . فهل تطورت سياسة التعليم تبعا لهذا التطور ؟

إذا كانت هـذه السياسة لم تتطور ، فإنه ينبغى لها أن تتطور . ينبغى ألا تقف جامدة وأن تساير حاجة البلاد ، وأن يكون التعليم وثيق الاتصال بالمرافق الاقتصادية . وانى أسمح لنفسى أن أؤكد هذا المبدأ الجوهرى ، وهو أن تكون سياسة التعليم قائمة على مسايرة الحاجات الاقتصادية ، وأن يكون توجيه التعليم بحيث يتمشى مع نمو مرافق البـلاد .

فالمسألة الأولى فى نظرى ليست مسألة التعليم ذاته ، بل مسألة المرافق الاقتصادية . فان البلاد فى أشد الحاجة الى تنمية مواردها . ونحن نعلم ضآلة دخل الفرد فى الأمة المصرية ، فهو لا يتجاوز ستة من الجنيهات فى العام ، بينما يبلغ دخل الفرد فى الأمة الانجليزية مائة جنيه ، أى ما يزيد على خمسة عشر ضعفا من دخل الفرد فى الأمة المصرية . وهذه الأرقام وحدها تبين قدر الفاقة والعوز الذى انحدر اليه الجمهور من الشعب المصرى ، وتستحث أولى الأمر فى هذا الشعب أن ينقذوا أفراده من وهدة البؤس والفاقة ، ولا يكون ذلك إلا بتنمية الموارد الاقتصادية للبـلاد فى جميع ميادين النشاط الاقتصادى : فى ميـدان الزراعة حيث يجب استصلاح ملايين الأفـدنة من الأراضى البور واستحداث الوسائل الميكانيكية فى زراعة الأرض ، وفى ميدان التجارة حيث يجب انتقال دفة التجارة المصرية من صادر ووارد الى الأيدى المصرية ، وفى ميدان الصناعة ، وهذا هو الميدان الرئيسى الذى يجب أن تتركز فيه الجهود ، فان مصر تبقى فقيرة مادامت تقتصر على الزراعة ، والواجب أن تقوم فيها الصناعة ، لا الصناعة الزراعية وحدها ، بل هى والصناعة الميكانيكية بعد أن ثبت أن الأراضى المصرية قد حوت من المعادن والقوى الطبيعية ما يصلح أساسا لقيام صناعة قوية فى البلاد .

وفى الوقت الذى تقوم فيه هـذه النهضة الاقتصادية الشاملة ، يجب أن يوجه التعليم توجيها يكون من شأنه أن يخرج المتعلمين مجندين فى هذه الميادين الاقتصادية الجديدة ، فتجد هذه الجيوش المتعطلة من المتعلمين الميادين الاقتصادية التى تعمل فيها ، كل متعلم يعمل لنفسه فيكسب قوته ، ويعمل لوطنه فيعلى شأن البـلاد بالزيادة فى قواها المـادية والاقتصادية . وهنا ندرك أن مسألة التعليم ليست مسألة وزارة المعارف وحدها بل هى أيضا مسألة جميع الوزارات الاقتصادية والاجتماعية فى الحكومة المصرية ، بل هى مسألة الحكومة المصرية فى مجموعها ، ترسم لها سياسة عليا بحيث تتمشى النهضة التعليمية مع النهضة الاقتصادية .

على أن وزارة المعارف عليها واجب خاص فى توجيه التعليم على هذه الأسس الاقتصادية الجديدة . فان ميادين النشاط الاقتصادى فى حاجة الى القادة والجنود واذا وجب أن يظل القادة قليل العـدد الى جانب الجيوش الزاخرة من الجنود ، فان القائد يجب أن يكون أعلى إدراكا وأوسع تثقيفا من الجندى . لذلك يحسن أن يوجه التعليم بحيث تتحول الكثرة الغالبة من المتعلمين لا الى التعليم الجامعى ، بل الى التعليم الفنى المتوسط ، من مدارس تجارية وزراعية وصناعية ، موجود الآن بعضها و ينبغى استحداث البعض الآخر . ومن هذه المدارس

التى يجب أن تنشر فى جميع البلاد يخرج الجنود فى الميادين الاقتصادية المتنوعة. أما القلة المنتخبة من المتعلمين فهذه هى التى توجه الى التعليم العالى . ويشترط فيمن يوجه الى هذا التعليم أن يكون ذا استعداد كاف لشغل مكان ذى مسئولية فى الحياة الاقتصادية ، فيجب اذن أن يعلو مستواه عن مستوى الأوساط من المتعلمين . وينبغى أن تزداد العناية بالتعليم العالى الفنى ، فكليات الهندسة والزراعة والتجارة والعلوم ينبغى أن تتسع آفاقها ، وتتنوع اتجاهاتها ، وأن ينتقى لها الطلبة الصالحون . فلا نلق بالا الى كثرة العدد وحشد الآلاف من الطلبة فى هذه الكليات ، بل نعنى بوجه خاص بصلاحية الطالب لتلقى التعليم الفنى العالى ، حتى تجد البلاد حاجتها من الفنيين الذين يستطيعون استغلال الثروة المصرية استغلالا كاملا ، وهى ثروة كبيرة متنوعة ، لا ينقصها الا رؤوس الأموال وإلا رؤوس مدبرة تحسن القيام على استغلالها .

وأعلم أننى إذ أنادى بوجوب قصر التعليم العالى على النخبة الصالحة ، أثير بذلك شكوكا واعتراضات من جانب صديق الأستاذ الكبير الدكتور طه حسين بك ، فقد نددت فى إحدى المجلات الأسبوعية بالذين " يخدعون أنفسهم أو تخدعهم ظواهر الأمور عن شعورهم الخفى الدقيق بأن الشعب كله لا ينبغى أن يتعلم لأن الشعب كله لا ينبغى أن يمتاز ، ولأن الله قد خلق الناس ورتبهم طبقات وميز بعض هذه الطبقات من بعض ، فلا ينبغى أن نخالف سنة الله ولا أن نخرج عن هذا النظام الطبيعى المألوف " . وذكر الأستاذ الكبير أن " هذا هو الشعور الدقيق الخفى لهذه الطائفة من المفكرين ، ولكنهم يخدعون عنه بألوان أخرى من الشعور ، فهم يحرصون على أن يظل مستوى التعليم مرتفعا ، وهم يحرصون على ألا يضطر المتعلمون إلى البطالة " . وإنى أعوذ بالله أن أكون ممن يرون وجوب خلق طبقات فى المجتمع المصرى لا تقوم على الكفاية الشخصية ، بل تقوم على المال أو الجاه أو الأسرة . فإنى أكره الارستقراطيات جميعا وأومن إيمانا عميقا بالديمقراطية . ولكنى أريدها ديمقراطية منظمة ، تقوم على الكفاية الشخصية أكثر من قيامها على المساواة النظرية . ولا أعنى بقصر التعليم العالى على النخبة الصالحة من المتعلمين أن أنقص من عدد هؤلاء المتعلمين ، أو أن تكون سياسة النقص مقصودة لذاتها . بل ينبغى أن يكون النقص فى العدد وسيلة لا غاية ، ينبغى أن يكون النقص نتيجة لتحرى الدقة فى انتخاب الصالح من المتعلمين ، حتى يكون التعليم العالى مثمرا منتجا . وإلا فإن مصر فى أشد الحاجة إلى رجال فنيين صالحين ، بالغا عددهم من الكثرة ما بلغ . وهى فى حاجة ، لا إلى جامعة واحدة ، بل إلى جامعات متعددة . ولا أظن الأستاذ الكبير يخالف معى فى أنه إذا كان الشعور الديمقراطى الحر يجعل التعليم على اختلاف ألوانه حقا ما لأبناء الشعب جميعا ، ويفرض على الدولة أن تمكّن أبناء الشعب جميعا من حقهم هذا ، فإن الواجب يقضى بتنظيم هذا الحق العام ، فلا يمكّن منه إلا القادر عليه ، ولا تفتح

أبواب التعليم العالى للعاجزين عن الاستفادة من هذا التعليم . وما دامت العبرة فى اختيار النخبة الصالحة التى تتلقى التعليم العالى ليست بالثروة ولا بالجاه ولا بالأسرة ، بل بالاجتهاد والكفاية والقدرة ، فلا خوف إذن على الديمقراطية المصرية من أن يقضى عليها قيام ارستقراطية علمية ، فإن هذه الارستقراطية ، أكثر ما تكون ، عصامية قامت على دعامة قوية من الجد والطموح والنشاط العقلى وسمو الهمة وهى هى التى تشرف الديمقراطية إذ تكون خير ثمراتها . وهى هى التى تقوى الديمقراطية وتغرس مبادئها وتدعم أسسها وتقوم دليلا على صلاحية الحكم الديمقراطى .

هذا هو التوجيه الصحيح فى نظرى للتعليم فى مصر حتى يكفى حاجات البلاد الاقتصادية . ولكنى لا أستطيع وأنا فى صدد التحدث عن حاجات البلاد أن أقتصر على الحاجات الاقتصادية ، فإن لمصر حاجات أخرى ثقافية وفكرية . والدولة المصرية فى عنقها واجبات لجمهور الشعب فى أن تثقفه تثقيفا عاما ، وللخاصة من المتعلمين فى أن تثقفهم تثقيفا إنسانيا عاليا . أما التثقيف العالى فهذه هى مهمة الجامعة . بل هى مهمة الجامعات المتعددة التى يجب أن تنشأ فى مصر . وأعتقد أن جامعة فؤاد الأول تؤدى الآن هذه الرسالة على خير وجه . بفضل الجهود الموفقة التى يبذلها أساتذتها فى كلية الآداب والكليات الأخرى .

بقى التثقيف العام لجمهور الشعب ، وهذه هى مهمة وزارة المعارف ، وهى تقوم بنشر التعليم الإلزامى بين طبقات الشعب . وهى مهمة من أكبر المهمات خطرا وأشدها دقة . فهى تتصل اتصالا وثيقا بالديمقراطية المصرية وبالحالة الاجتماعية فى البلاد . إن وزارة المعارف تكون مقصرة أشد التقصير إذا هى لم تزل التعليم الإلزامى غايتها الكاملة فتحدد أغراضه ، وتنظم وسائله وتتوسع فى نشره . ان الديموقراطية المصرية لا تكون ديموقراطية صحيحة إلا إذا انتشر التعليم بين الجماهير والدهماء ، وإلا فإن الشعب الجاهل الأمى لا يستطيع أن يحكم نفسه على النحو الذى تريده المبادئ الديموقراطية ، كما أن كل إصلاح اجتماعى لا يجد نفعا فى بيئة عشش فيها الجهل واستعصى عليها فهم المعانى السامية التى يرمى إليها الإصلاح الاجتماعى . ومن هنا نرى كيف تتحدد أغراض التعليم الالزامى . فليس الغرض من هذا التعليم هو محو الأمية وحدها بل محو الأمية والجهل معا . وليس الجهل بأقل ضررا من الأمية . بل أن من الأميين من قد يكون مثقفا واسع الفكر فلا تضيره الأمية ، ولكن الجاهل يبقى محدود الأفق مغلق الفهم ولا يجديه نفعا أنه ألم بمبادئ القراءة والكتابة . فالتعليم الإلزامى يجب أن يكون للتثقيف العام . وكل فرد من أفراد الأمة من حقه على الدولة أن تثقفه . وعلى الدولة أن تسترخص فى تحقيق ذلك كل ثمن . وإذا كانت مواردها محدودة وكانت لا تستطيع بهذه الموارد أن تنهض بأعباء التعليم الإلزامى وما يقتضيه من نفقات كثيرة ، فأولى أن ينظر إذن الى المسألة من ناحية أوسع وأن تعالج علاجا قوميا كما عولجت وتعالج المسائل القومية

الحيوية. فإن الدولة لاتستطيع أن تعتذر بقلة الموارد المالية إذا هى توانت فى تحقيق وسائل الدفاع الوطنى أو هى قصرت فى تثبيت دعائم الأمن فى البلاد . كذلك لايجوز أن تعتذر بقلة المال سببا فى تحديد التوسع فى التعليم الإلزامى. بل إن فى عنق الأغنياء من هذه الأمة لفقرائها دينا مفروضا وفى ذمتهم لهؤلاء الفقراء ضريبة استطيع أن أسميها بضريبة التعليم . ولا يجوز أن تبقى الأمة المصرية على هذه الحال من التأخر ، ثلاثة أرباعها أميون وأربعة أخماسها جهلة وتسعة أعشارها فقراء معدمون .

وليست وزارة المعارف مطالبة بالتوسع فى التعليم الإلزامى فحسب بل هى مطالبة أيضا بترقية هذا النوع من التعليم . ويجب أن نصل فى مستقبل غير بعيد إلى اليوم الذى يكون فيه هذا التعليم مقاربا للتعليم الابتدائى والى اليوم الذى يختلط فيه هذان النوعان من التعليم أحدهما بالآخر ويتلقى جميع أبناء الأمة فى المرحلة الأولى من التعليم مناهج واحدة وتثقيفا واحدا لا فرق فى ذلك بين غنى وفقير .

هذه هى الرسالة السامية التى أخذت وزارة المعارف على نفسها أن تؤديها بتوجيه التعليم توجيها صحيحا حتى يكفى جميع حاجات البلاد سواء كانت هذه الحاجات اقتصادية مادية أو كانت ثقافية معنوية . وهى تتعاون فى ذلك مع جميع الهيئات الحكومية ومع جميع أفراد الشعب . وترجو أن تتعاون بوجه خاص مع وزارة الشؤون الاجتماعية فانها هى الوزارة التى يعنيها أكثر من غيرها تثقيف الجمهور المصرى ورفع مستواه العلمى وتحسين حالته الاجتماعية ، كما أرجو أن توفق وزارة الشؤون الاجتماعية الى تنفيذ مشروعها الجليل الخاص بإنشاء المراكز الاجتماعية ونشر هذه المراكز فى قرى البلاد . فستتلاقى فيها جهود المربين والمعلمين والأطباء وغيرهم من المصلحين الاجتماعيين ويتعاونون جميعا على تنقية المجتمع المصرى من أدران الجهل والفاقة والمرض وعلى بعثه مرة أخرى فى ثياب جديدة من العلم واليسار والصحة فيعود الى هذه الأمة العريقة مجدها القديم .

ووزارة المعارف تمد يدها إلى كل هيئة أو فرد يبغى التعاون معها تعاونا صادقا لتحقيق هذه الغايات السامية فتنتشر العلم النافع على أصول صحيحة وتدعم الاقتصاد القومى على أسس قوية وتقيم الديموقراطية المصرية على صروح ثابتة. فاذا اجتمع لمصر العلم والمال والحكم الصالح تبوأت مكانها بين الأمم العظيمة وقامت بنصيبها من خدمة الحضارة وساهمت بقسطها فى النهوض بمدنية العالم .

عبد الرازق السنهورى